

أصول الفقه

[118] يصاب بالعقول) فقد ورد في قبالة مثل قولهم: (ان لا على الناس حجتين: حجة

ظاهرة وحجة باطنة، فأما الظاهرة فالرسول والأنبياء والأئمة عليهم السلام وأما الباطنة فالعقول (1). والحل لهذا التعارض الظاهري بين الطائفتين، هو أن المقصود من الطائفة الأولى بيان عدم استقلال العقل في إدراك الأحكام ومداركها، في قبال الاعتماد على القياس والاستحسان، لأنها واردة في هذا المقام، أي أن الأحكام ومدارك الأحكام لا تصاب بالعقول بالاستقلال. وهو حق كما شرحناه سابقا. ومن المعلوم أن مقصود من يعتمد على الاستحسان في بعض صورته هو دعوى أن للعقل أن يدرك الأحكام مستقلا ويدرك ملاكاتها، ومقصود من يعتمد على القياس هو دعوى أن للعقل أن يدرك ملاكات الأحكام في المقيس عليه لاستنتاج الحكم في المقيس. وهذا معنى الاجتهاد بالرأي. وقد سبق أن هذه الإدراكات ليست من وظيفة العقل النظري ولا العقل العملي، لأن هذه أمور لا تصاب إلا من طريق السماع من مبلغ الأحكام. وعليه فهذه الطائفة من الأخبار لا مانع من الأخذ بها على ظواهرها لأنها واردة في مقام معارضة الاجتهاد بالرأي، ولكنها اجنبية عما نحن بصدده وعما نقوله في القضايا العقلية التي يتوصل بها إلى الحكم الشرعي. كما إنها اجنبية عن الطائفة الثانية من الأخبار التي تثني على العقل وتنص على أنه حجة لا الباطنة، لأنها تثني على العقل فيما هو من وظيفته أن يدركه، لا على الظنون والاهوام، ولا على ادعاءات إدراك مالا يدركه العقل بطبيعته. (الناحية الثالثة) - بعد فرض عدم إمكان نفي الشارع حجية القطع والنهي عنه، يجب أن نتساءل عن معنى حكم الشارع على طبق حكم العقل؟ والجواب الصحيح عن هذا السؤال عند هؤلاء أن يقال: أن معناه إدراك الشارع وعلمه بأن هذا الفعل ينبغي فعله أو تركه لدى العقلاء. وهذا شيء آخر غير أمره ونهي، والنافع هو أن نستكشف أمره ونهي، فيحتاج إثبات أمره

(1) راجع كتاب العقل من أصول الكافي. وهو

أول كتبه. (*)